



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

## المجلس

### الدورة الثالثة والستون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019

تقرير الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للجنة المالية  
(30-31 أكتوبر/تشرين الأول 2019)

#### الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها السابعة والسبعين بعد المائة، في وثائق خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)، والتحديث عن خارطة الطريق المتكاملة، والميثاق المنقح لمكتب المفتش العام وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

#### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



CL 163

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

---

**جدول المحتويات**

---

## الصفحة

3	مقدمة.....
3	انتخاب نائب الرئيس.....
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي.....
4	خطة البرنامج للإدارة (2020-2022).....
6	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة.....
8	الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام.....
8	مسائل أخرى.....
8	طرائق عمل لجنة المالية.....
9	موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والسبعين بعد المائة.....
10	الوثائق المقدمة للعلم.....

## مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السابعة والسبعين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيسة الدورة، السيدة Imelda Smolcic Nijers (أوروغواي)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد Toru Hisazome (اليابان)	•	السيدة Kristina Gill (أستراليا)	•
السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)	•	السيد Manash Mitra (بنغلاديش)	•
السيدة Tahirou Rahila Rabiou (النيجر)	•	السيد Rodrigo Estrela de Carvalho (البرازيل)	•
السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)	•	السيد هيثم عبد الهادي السيد الشحات (مصر)	•
السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)	•	السيدة Zenebu Tadesse Woldetsadik (إثيوبيا)	•
		السيد Ramón Lohmar (ألمانيا)	•

- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:

- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Lynda Hayden كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
- سعادة السيدة Zenebu Tadesse Woldetsadik (إثيوبيا) عُيِّنت لتحل محل السيد Mitiku Tesso Jebessa كممثلة لإثيوبيا للمدة المتبقية من فترة عضويتها؛
- السيد Ramón Lohmar (ألمانيا) عُيِّن ليحل محل السيد Heiner Thofern كمثل لألمانيا في هذه الدورة؛
- السيد سيد أحمد محمد الأمين حامد (السودان) لم يحضر هذه الدورة؛
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيدة Emily Katkar كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:  
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من البلدان الأعضاء التالية:

• بلجيكا	• السويد
• الدانمرك	• تايلند
• الجمهورية الدومينيكية	• المملكة المتحدة
• هولندا	

## انتخاب نائب الرئيس

- 6- انتُخبت السيدة Emily Katkar (الولايات المتحدة الأمريكية) بالإجماع نائبة للرئيسة حتى نهاية الولاية الحالية للجنة.

## المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

### خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)

- 7- نظرت اللجنة في خطة البرنامج للإدارة 2020-2022 التي شملت: (1) إيرادات متوقعة لعام 2020 قدرها 7.45 مليار دولار أمريكي استُخدمت كأساس لوضع ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (2) متطلبات تشغيلية لعام 2020 قدرها 10.6 مليار دولار أمريكي؛ (3) فجوة في التمويل قدرها 3.1 مليار دولار أمريكي (29 في المائة)؛ (4) ميزانية لدعم البرامج والإدارة قدرها 423.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بإيرادات قدرها 446 مليون دولار أمريكي من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المقدرة؛ (5) نقل مبلغ قدره 22.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة، ومبادرات مؤسسية حاسمة مجموعها 39.7 مليون دولار أمريكي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على رصيد متوقع قوي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2020.
- 8- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعملية التشاورية التي أسفرت عن إدخال المزيد من التعديلات عقب المشاورة غير الرسمية التي عُقدت في سبتمبر/أيلول، بما في ذلك زيادة المبلغ المقرر نقله إلى حساب الاستجابة العاجلة من 20 مليون دولار أمريكي إلى 22.5 مليون دولار أمريكي، وتخفيض مبادرة دعم البرامج والشراكات من 5.7 مليون دولار أمريكي إلى 2.5 مليون دولار أمريكي.
- 9- كما أعربت اللجنة عن تقديرها لتعديل القسم الرابع من خطة الإدارة بناء على التعقيبات المقدمة أثناء المشاورات غير الرسمية، بدءا بتفاصيل طريقة ترتيب أولويات الزيادات في ميزانية دعم البرامج والإدارة، ووصولاً إلى وجهات نظر مختلفة حول الميزانية الإجمالية لدعم البرامج والإدارة حسب الركيزة والوظيفة والوحدة التنظيمية. ولاحظت اللجنة أن شكل الوثيقة يخلق صعوبات، وذلك مثلا عند المطابقة بين أرقام ميزانية دعم البرامج والإدارة الإضافية والجداول الواردة في الملاحق. وأبلغت اللجنة أن الاختلافات ترجع إلى تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2020 بسبب الانخفاض العام في تكاليف الموظفين المعيارية فيما بين عامي 2019 و2020 (3.8 مليار دولار أمريكي). وهو ما انعكس في جداول الملاحق ولكن ليس في القسم الرابع للتمكين من إجراء مقارنة مجدية بين الزيادات الحقيقية في البرامج.
- 10- وأشارت اللجنة إلى قلقها إزاء فجوة التمويل المتوقعة البالغة 29 في المائة لعام 2020 نتيجة لازدياد المتطلبات التشغيلية مقارنة بالمتطلبات التشغيلية الأصلية لعام 2019، بسبب العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ الممتدة من المستويين 2 و3. وأكدت الأمانة التزام البرنامج بمواصلة جهوده من أجل: توسيع قاعدة تمويله، بما يشمل التمويل من القطاع الخاص من خلال تبرعات الأفراد، والصناديق المواضيعية، والحكومات المضيفة، والمؤسسات المالية الدولية؛ وتحسين الكفاءة والفعالية، وذلك على سبيل المثال من خلال تكامل النظم، والرقمنة، والأخذ بالأنهج التشغيلية المتعددة الوظائف؛ وتقليص الاحتياجات عن طريق الاستثمار في البرمجة المتكاملة ليس فقط لإنقاذ الأرواح، بل ولتغيير الحياة أيضا.
- 11- واستفسرت اللجنة عن التمويل الإضافي للرقابة والمخصصات المرصودة للركائز. وتم التوضيح بأن الزيادة المخصصة لمكاتب الرقابة المستقلة، مثل مكتب المفتش العام ومكتب التقييم اللذين يشكلان خط الدفاع الثالث، ترد تحت الركيزة هاء (الحوكمة والرقابة المستقلة). وترد موارد الرقابة الإضافية التي تشكل خط الدفاع الثاني في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وغيرها من شعب المقر تحت الركيزة جيم (السياسات، والتوجيهات، وضمان الجودة). وتم التوضيح أيضا بأن موارد الرقابة الإضافية على مستوى المكاتب الإقليمية موجهة أساسا إلى المكاتب الأشد احتياجا، مثل المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا الذي يشرف على 19 مكتبا قريبا.
- 12- واستفسرت اللجنة أيضا عن الأدوات اللازمة لإنفاذ الامتثال للسياسات، مشيرة إلى أنها تدرك أن التمويل الإضافي وحده لن يكون كافيا. وأشارت الأمانة إلى أنه بالإضافة إلى إدخال أدوات من قبيل تعزيز عملية بيانات الضمان في نهاية السنة والتخطيط

لتنقيح آليات تقييم الأداء، يلزم أيضا اتخاذ إجراءات لمعالجة الجوانب الثقافية وتوفير حوافز أو فرض جزاءات للتشجيع على الامتثال للسياسات.

13- وردا على أسئلة بشأن تخفيض عدد الوظائف الفنية في المكاتب القطرية وزيادة في بند الميزانية المعنون "التكاليف الأخرى" بنسبة 30 في المائة، أبلغت اللجنة بأن تسييل الوظائف الفنية من الرتبة ف-3 في المكاتب القطرية كان قرارا واعيا لتوفير مزيد من المرونة للعمليات القطرية والتمكين من تخطيط التعاقد مع الخبراء الاستشاريين أو الموظفين المؤقتين حسب الاقتضاء. وترجع الزيادة في بند التكاليف الأخرى أيضا إلى ازدياد تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى المكاتب القطرية والمتكبدة مع ذلك مركزيا (جزء من بند الميزانية المعنون "التسوية التقنية").

14- وفيما يتعلق بالعملية المزمعة للميزنة الاستراتيجية المنطلقة من القاعدة، أبلغت اللجنة بأن من المقرر أن تبدأ العملية في يناير/كانون الثاني 2020 عقب اجتماع الإدارة العالمي بحيث يمكن أن تعكس خطة الإدارة لعام 2021 ما سيسفر عنه الاجتماع من نتائج. ولوحظ أن من المستصوب قيام خبراء خارجيين بتيسير هذه العملية، واستكشاف إمكانية تحقيق المستوى الأمثل لحجم الوحدات الوظيفية وتحديد أنسب مصادر التمويل. وأبلغت اللجنة أن العملية سترتبط ارتباطا وثيقا باستعراض تكاليف الدعم غير المباشرة التي سيطلب فيها من المجلس تقديم التوجيه من خلال مشاورات غير رسمية.

15- ولاحظت اللجنة اقتراح عام 2020 الداعي إلى الحفاظ على المعدل الموحد لتكاليف الدعم غير المباشرة، وهو 6.5 في المائة، وتطبيق معدل مخفض نسبته 4 في المائة على مساهمات الحكومات في برامج البرنامج في بلدانها، وعلى المساهمات المقدمة من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستجابة للمعلومات الواردة في الوثيقة بشأن استعراض مقبل لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة، أعربت اللجنة عن ضرورة توخي الحذر من الانتقال إلى معدلات متغيرة لتكاليف الدعم غير المباشرة وأفادت بأن هيكل معدلات البرنامج، الذي يتميز بالفعل بقدرة تنافسية، يجب أن يظل بسيطا.

16- وردا على أسئلة بشأن التقدم المحرز بشأن مكتب الدعم الإداري المشترك والسوق، أبلغت اللجنة بأن فريق ابتكارات الأعمال الذي يشارك البرنامج في رئاسته يستخدم إحدى أدوات "السوق" لتحديد العرض والطلب على الخدمات غير المرتبطة بمواقع معينة التي تقدمها مختلف المنظمات، وأنه استحدث أداة تمكّن المكاتب القطرية من تحليل فوائد وتكاليف استخدام خدمات الأعمال المشتركة.

17- واستفسرت اللجنة عن إمكانية حدوث تداخل بين صندوق عام 2030 والمبادرة المقترحة لدعم البرامج والشراكات. وأوضحت الأمانة أن صندوق عام 2030 انطلق في عام 2019 لتمكين المكاتب القطرية من تجريب طرائق مبتكرة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، وأنه سيجري الإبلاغ عن التقدم المحرز في استخدامها في تقرير الأداء السنوي لعام 2019. وأضافت أنه ينبغي النظر إلى الاستثمار الصغير البالغ 2.5 مليون دولار أمريكي في مبادرة دعم البرامج والشراكات باعتباره عملية استكشافية تركز على معالجة الفجوات في تصميم المشروعات على المستوى القطري للتمكين من تحسين فرص الوصول إلى مجموعة واسعة من مسارات التمويل المواضيعي واجتذاب مانحين جدد.

18- واستفسرت اللجنة عن تمويل استراتيجية القطاع الخاص. وأشارت الأمانة إلى أن الاستراتيجية قُدمت إلى المجلس للموافقة عليها كوثيقة منفصلة، وأنها اقترحت مرحلة أولى مدتها سنتان، يخصص فيها استثمار لمرة واحدة بما قيمته 13.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020 و22.2 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وقالت إن التمويل المقترح من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة هو 13.1 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بينما يمكن تغطية تكاليف عام 2021 من مصادر تمويل بديلة. وأكدت من جديد التزامها برصد النتائج مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة.

19- إن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها للعملية التشاورية المتبعة في إعداد خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)؛
- (ب) لاحظت أن المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2020 تبلغ 10.6 مليار دولار أمريكي وأن فجوة التمويل المتوقعة تبلغ 3.1 مليار دولار أمريكي (29 في المائة) على أساس تمويل متوقع قدره 7.45 مليار دولار أمريكي لعام 2020؛
- (ج) شجعت جهود توسيع قاعدة التمويل من أجل تضيق فجوة التمويل والعمل مع المانحين على تحقيق فوائد التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به؛
- (د) وافقت على المستوى المقترح لميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 423.6 مليون دولار أمريكي وتخصيصها بين مختلف بنود اعتماد "الاستراتيجية والوجهة"، و"الخدمات المقدمة إلى العمليات"، و"الحوكمة، والرقابة المستقلة، وجمع الأموال"؛
- (هـ) أوصت بإقرار اقتراح نقل مبلغ 22.5 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة، وتخصيص مبلغ 39.7 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة؛
- (و) أعربت عن تقديرها لجودة الوثيقة المقدمة، بيد أنها شجعت الأمانة على مواصلة تحسين خطة الإدارة شكلاً ومضموناً بهدف زيادة وضوحها، ولا سيما فيما يخص عرض الزيادات في ميزانية دعم البرامج والإدارة؛
- (ز) شجعت الأمانة على مواصلة رصد الضوابط الداخلية ووظائف الرقابة وتعزيزها في المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية؛
- (ح) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على مشروع القرار بصيغته الواردة في خطة البرنامج للإدارة (2020-2022).

#### تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

- 20- رحبت اللجنة بالتحديث عن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، حيث باتت جميع المكاتب القطرية تعمل بموجب إطار خارطة الطريق المتكاملة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019، وقد وافق المجلس التنفيذي على دخول الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة حيز النفاذ ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2020.
- 21- وذكرت اللجنة أن التفويضات المؤقتة للسلطة تنتفد من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020. ورحبت بالنتائج التي خلص إليها الاستعراض والتي أكدت أن إطار خارطة الطريق المتكاملة المقترن بالتفويضات المؤقتة للسلطة أدى إلى زيادة هامة في دور المجلس في الموافقة على برامج البرنامج، وإلى تعزيز الرقابة والوضوح، وإلى تحقيق مكاسب في الكفاءة.
- 22- واستعرضت اللجنة المقترحات المتعلقة بتبسيط عملية التشاور بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛ وتحسين تفويضات السلطة عند انقضاء مدة التفويضات المؤقتة للسلطة؛ وتعديل عملية الاستعراض التي تجريها الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتقديرات المتعلقة بالاستجابة للأزمات؛ وتعزيز بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بغية تحسين الفائدة منها؛ وبالتعديلات المعيارية على اللانحة العامة للبرنامج بغية تيسير تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.
- 23- ورحبت اللجنة بتطبيق عتبة واحدة قائمة على التناسب على كل تنقيح لا يتعلق بالاستجابة للأزمات ويُدخل على أي خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ويزيد ميزانيتها الإجمالية الحالية بأكثر من 15 في المائة، على أن تكون موافقة المجلس مطلوبة في حال تجاوز هذه العتبة.

24- ورحبت اللجنة أيضا بتطبيق الأمر نفسه على كل تنقيح يتعلق بالاستجابة للأزمات للبدء بعملية الاستعراض التي تجريها الدول الأعضاء خلال خمسة أيام. وجرى الإعراب عن وجهات نظر حول إمكانية تطبيق عتبة أعلى للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات بالإضافة إلى العتبة القائمة على التناسب، بهدف ضمان المزيد من الوضوح بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة ذات الحجم التشغيلي الكبير. وأشارت اللجنة إلى أن من الممكن أن تستمر المناقشات حول هذه المسألة أثناء الدورة التالية للمجلس وبعدها، وتم التأكيد لها على أن الأمانة مستعدة للنظر في ذلك قبل الدورة العادية الأولى لعام 2020.

25- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمبرر المنطقي لقيام المدير التنفيذي للبرنامج، وعند الاقتضاء المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، باستخدام شرط الاستثناء للإعفاء من عملية الاستعراض من جانب الدول الأعضاء قبل الموافقة على تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات في ظروف استثنائية وعاجلة، على أن يجري بعد ذلك عرض تلك التنقيحات على الدول الأعضاء التماسا للتعليق عليها. وأوضحت الأمانة لماذا لا تعتبر أن من المستحسن وضع مجموعة رسمية من المعايير تحدّد مسبقا متى يتم تطبيق ذلك الإعفاء.

26- وتم إطلاع اللجنة على آخر المستجدات فيما يتعلق بإنشاء نظام للإخطارات اليومية يبلغ الدول الأعضاء بجميع تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. واستجابة للاستفسارات المتعلقة بموضوع نظام الإخطارات وبوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، لاحظت اللجنة أن الإخطارات ستضمن قائمة بالتنقيحات المعتمدة، بغض النظر عن القيمة، وروابط لهذه التنقيحات في موقع البرنامج على الإنترنت. وستنفذ التحسينات المزمعة على بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية ابتداء من الفصل الأخير من عام 2019.

27- ولاحظت اللجنة أن التعقيبات على المقترحات ستؤخذ في الاعتبار قبل أن تقدّم إلى الوفود رسميا للتفويضات "الدائمة" للسلطة والتعديلات المعيارية المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام 2020. ولاحظت اللجنة كذلك أن التعديلات المعتمدة المدخلة على تذييل اللانحة العامة ومادتيها الثانية-2 والعاشر-2 ستدخل حيز النفاذ في 1 مارس/آذار 2020.

28- وقُدّمت للجنة تأكيدات بأن الأمانة ستنتظر في إجراء استعراض إضافي للتفويضات "الدائمة" للسلطة ولترتيبات الحوكمة. وأوضحت الأمانة، فيما يتعلق بالفترة الزمنية لهذا الاستعراض، أن مرور فترة خمس سنوات قبل إجراء هذا الاستعراض يبدو مناسباً، فهو يضمن وجود فترة زمنية كافية لجمع الأدلة والتعلم، وللمراعاة الكاملة للجيل القادم من الخطط الاستراتيجية القطرية، ولآثار إصلاح الأمم المتحدة لنظام المنسقين المقيمين، ولتعميم أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

29- إن اللجنة:

(أ) نكّرت بقرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2017، وفيه وافق على تفويضات السلطة المؤقتة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، وقرر أن تقدّم التفويضات الدائمة للسلطة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2020 للموافقة عليها بعد استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة؛

(ب) أحاطت علماً بالنتائج والمقترحات المتعلقة بالتفويضات الدائمة للسلطة الواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1 والمنبثقة عن الاستعراض الذي أُجري لتطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة؛

(ج) طلبت إلى الأمانة مواصلة العمل على المقترحات بهدف الانتهاء منها وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020؛

- (د) أحاطت علماً باقتراح سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان والتتقيحات على اللائحة العامة للبرنامج اللازمة لتنفيذ تلك السياسة والواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1؛
- (هـ) طلبت إلى الأمانة الانتهاء من السياسة ومن تتقيحات اللائحة العامة وتقديمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما في دورته العادية الأولى لعام 2020.

### الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام

- 30- رحبت اللجنة بالميثاق المنقح لمكتب المفتش العام.
- 31- وكان آخر تحديث للميثاق قد أجري عام 2015 بهدف إضافة خدمات الاستعراضات المسبقة للنزاهة. أما تحديثات عام 2019 فهي عموماً تتابع موضوع تعزيز استقلال وظائف المراجعة الداخلية والتحقيقات.
- 32- وأحيطت اللجنة علماً بأن التتقيحات الأساسية على الميثاق تضمنت توصيتين صدرتا عن وحدة التفتيش المشتركة. وتعلق التوصية الأولى بموافقة المجلس التنفيذي للبرنامج على الميثاق. وستجري هذه الموافقة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2019؛ وأشار إلى أن مشاوره غير رسمية أجريت مع المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2019 لاستعراض التغييرات والحصول على التعقيبات بشأنها. أما التوصية الثانية فقد وضعت إرشادات محددة حول كيفية التعامل مع ادعاءات سوء السلوك الفردي المتعلقة بالمدير التنفيذي. ويمكن اعتبار تحقيقات مكتب المفتش العام في الادعاءات ضد المدير التنفيذي تضارباً في المصالح نظراً لأن المفتش العام مسؤولٌ مباشرة أمام المدير التنفيذي. ولتجنب مظهر التعرض لما يبدو تضارباً من هذا القبيل، فإن أية ادعاءات سترسل إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والأمين العام للأمم المتحدة لمعالجتها.
- 33- كما أن التغييرات الأخرى تحدد بشكل أفضل الخدمات التي يقدمها مكتب المفتش العام وكذلك اتصالاته مع لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي.
- 34- وقُدمت إيضاحات حول استخدام المصطلحات في الميثاق والحد الزمني المطبق على تعيين المفتش العام.
- 35- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت التتقيحات المقترحة لميثاق مكتب المفتش العام والواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-B؛
- (ب) لاحظت أن من شأن التتقيحات المقترحة أن تعزز استقلالية مكتب المفتش العام من خلال موافقة المجلس التنفيذي على ميثاقه ورفع المسائل المهمة إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، فضلاً عن معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛
- (ج) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام.

### مسائل أخرى

#### طرائق عمل لجنة المالية

- 36- أشارت اللجنة إلى أهمية استعراض طرائق عملها باستمرار بغية تحقيق أهدافها ومقاصدها الشاملة.
- 37- وفي هذا الصدد، أبرزت اللجنة ما يواجهه أعضاؤها من مشاكل بسبب ضيق الجدول الزمني لاجتماعات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وطلبت إلى الأمانة أن تنظر في التدابير التي يمكنها أن تخفف من ذلك.



موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والسبعين بعد المائة

38- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها الثامنة والسبعين بعد المائة في روما من 4 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

## الوثائق المقدمة للعلم

- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي